نبــوّة المتنبي أيضاً

للأستاذ محمود محمد شاكر

- ٢ -

اللهمّ إنا نعوذ بك من فتنة الرأى والهوى ، كما نعوذُ بك من سوءِ الاقتداء والتقليد

٤ — يقول الأستاذ سعيد الأفغانى فى العدد (١٧١) من (الرسالة) بعقب حديثه عن رأينا فى ردّ رواية اللاذقىّ — الذى كان قد آمنَ بنبوّة المتنبى أبى الطيب ، وأسلمَ له ، وبايعه بيعةَ الاقرار بصدق نبوّته ، وزاد أن أخذ البيعة لأهله كذلك : « وقد وددتُ أنا قسماً كبيراً من رواية اللاذقىّ هذا لشىءٍ غير ما ذهب اليه الأستاذ الكريم ، وسأبينه قريباً » . وقد وفى الأستاذ بعِدَته فأبان خبرَ الابانة عن (الشىء) الذى من أجله (ردّ قسماً كبيراً) من رواية (اللاذقىّ هذا) . وهذا بيانه بعد كلامٍ كثير ، يقول : « وقد عجبتُ كل العجب من الأستاذ — وهو الناقد الأصولىّ الفنّان (أستغفر الله يا سعيد) — حين لم يدرِ لم اختصرتُ حديث اللاذقىّ ؟ إذ أن الأمر ظاهر ، فان الزيادات التى أهملتها يرفضها العقل ويكذبها الواقع ، ولم تكن ثمّتَ حاجة لأدُلّ القراء على سبب إهمالها لأن تهافتها بيّن . وكثيرٌ أن تجرّدَ عليها حملةٌ كالتى نزل بها الأستاذُ الميدان ! ! نخصّص لها صفحتين من كتابه القيم ، وهو يعلمُ حفظه الله أن من أدِلّة الوضع عند المحدّثين مخالفة الواقع والمعقول كما هو مستوفى بكتب مصطلح الحديث » اهـ

عونكَ اللهمّ ! فلستُ أدرى من أين أبدأ فى بيانِ تهافتِ هذا القول وتناقضه ! هذا رجُلٌ سمّاهُ أبوهُ معاذاً فكان عند الذين قرأوا حديثه « أبا عبد الله معاذ بن اسماعيل اللاذقىّ » ، وهو فى الرواة مجهول غيرُ معروفٍ بصدق ولا بكذبٍ ؛ وقد جاءنا هذا الرّجُل ينبئنا عن أبى الطيب خبر قدومه اللاذقية سنة نيفٍ وعشرين وثلثمائة ، فيأتى بحديثٍ طويل ممتدّ ، (١) يذكر فيه حلية أبى الطيب وصفته وسمته وحسن أدبه ، (٢) ثم يذكر حديثاً جرى بينه وبين أبى الطيب ، فيقول له اللاذقى : « والله إنك لشابٌ خطير ، تصلح لنادمة ملكٍ كبير ! » فيكون جواب أبى الطيب : « ويحك ! أتدرى ما تقول ؟ أنا نبىٌ مرسل » (٣) ثم يذكر رسالة أبى الطيب إلى أمته الضالة المُضِلة ! وغرض رسالته ؛ (٤) ثم ما سمع من قرآن أبى الطيب الذى وصفه بقوله : « فأتانى بكلامٍ ما مرّ بسمعى أحسنُ منه » (٥) ثم يذكُرُ عدد آيات هذا القرآن ، (٦) ثم يخرجُ إلى ذكر معجزة هذا المتنبى فى حبس الدرار (القطر) ، لقطع أرزاق العصاةِ والفجار ، (٧) ثم يقولُ إنه خرج مع غلام أبى الطيب ليرى المعجزة ، فلمّا استيقنها واطمأن بها قلبُه انفاتَ إلى أبى الطيب وهو يقولُ : « ابسُط يدك ... أشهدُ أنك رسولُ الله » فبسط يدهُ فبايعه بيعة الاقرار بنبوّته ، (٨) ثم لم يَنِ هذا اللاذقىّ حتى أخذ بيعته لأهله ، (٩) ثم يقول بعد : « ثم (صَحّ) أن البيعة عمّت كل مدينة بالشام » (يا سبحان الله) ، (١٠) ثم يعقّبُ على ذلك أن معجزةَ أبى الطيب كانت « بأصغر حيلةٍ تعلمها من بعض العرب وهى (صدحة المطر) » ، (١١) ثم يزعُم أبو عبد الله معاذ بن اسماعيل اللاذقى رضى الله عنه ! « أنه رأى أهل السُّكون وحضرموت والسكاسك من اليمن يفعلون ذلك ولا يتعاظمونه ، حتى إن أحدهم ليصدحَ عن غنمه وابله وعن القرية التى هو فيها فلا يصيبها شىء من المطر » ، (١٢) ثم يقول إنه سأل أبا الطيب هل دخلت السكون ، فيقول له : نعم ! أما سمعت قولى :

مُلِثَّ القطرِ ، أعْطِشْها ربوعا ... وإلاَّ فاسقِها السّمّ النقيعا

أُمُنْسِيَّ السّكونَ وحضرموتاً ... ووالدتى وكِندةَ والسَّبيعَا

ثم يقول هـذا اللاذقى بعقب ذلك : « فمن ثَمّ استفادَ (أبو الطيب) ما جوّزه على طغام أهل الشام » ، (١٣) ثم يختم حديثه بما كان يُمَخرقُ به أبو الطيب على أهل البادية بإيهامهم أن الأرض تُطْوىَ له ، وكيف كان ذلك ؛ (١٤) ثم يزعمُ أن أبا الطيب سئلَ فى تلك الأيام عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أخبر بنبوّتى حيث قال : « لا نبىّ بعدى » ، وأنا اسمى فى السماء (لا) »

هذا مختصر حديث هذا اللاذقىّ ، وأنت إذا قرأته بتمامه رأيته أحمق قولٍ يعجزُ عن الاتيان بمثله أحمق معتوهٍ لما فيه

من الاضطراب والسخف والتلفيق والكذب ، وقلة مبالاة هذا الرجل بنسبة الكفر إلى نفسه حين زعم أنه قال لأبي الطيب : « ابسط يدك ، أشهد أنك رسول الله » ولا حول ولا قوة إلا بالله

فهذه أغراض في كلام اللاذقي قد بينا لك عددها (١٤) تناول منها الأخ سعيد ثلاثة أغراض هي الثلاثة المتتابعة في تعدادنا ، وقذف بالباقيات وردها وأهملها لأنها مما (يرفضه العقل ، ويكذبه الواقع) كما قال في كلمته الأخيرة ، ومن قبل ماقال في كلمته التي نشرها في (الرسالة — العدد ١٦١) : « وسأعفي نفسي من أشياء كثيرة ، وردت في (الصبح المنبي) لا يقبلها عقل ولا تؤيدها قرائن » ويعني هذه الرواية عن اللاذقي

وأنا أسأل الأستاذ سعيد أن ينصف نفسه وينصفنا ، وأن يعفينا من التأويل وطلب الحجة فيما لا تأتي منه الحجة إلا متكلفة على أبعد وجه وأضل سبيل . فانظر أيها الأستاذ سعيد إما جاءك رجل بحديث قد استيقنت أن نصفه كذب قد مزج بقول غير معقول ، أفأنت مصدقه في سائر الذي جاءك به من الحديث ؟ فإن قلت : لا أصدقه في سائر حديثه فقد بطل ما جاء به هذا اللاذقي كله ، لأن أربعة أخماس من حديثه مما (يرفضها العقل ويكذبها الواقع) كما قلت أخيرا : ومما لا يقبلها عقل ؛ ولا تؤيدها قرائن كما قلت أولاً . وإن شئت أن تتطلب الجدل فقلت أصدق بعضه ، وأكذب بعضه ، فأنك غير قادر على أن تنشىء لهذا الرأي حجة يلجأ إليها أو دعامة يعتمد عليها ، فإن هذا اللاذقي رجلٌ مجهول في الرواة لا يعلم حاله في صدق أو كذب ، ومن كان كذلك نُظر في قوله ، فإن كان الذي يأتي به من الرواية صدقا كان ذلك مانعاً من اتهامه بالكذب إلا ببينة أخرى ، وإن كان كذباً لم تجد بُدًّا من وسمه بالكذب واسقاط روايته كلها ، وجملةً واحدةً ؛ ويصبحُ ما أتى به كله كأن لم يُرْوَ ولم يعرفْ ، فلا ينظرُ إليه في رواية أو تأريخ ؛ فإن قلت أقبل المعقول وأردُّ غير المعقول ، فلا بُدَّ من أن نقول لك إنك قد اعتمدت في بعض قولك على مذهب أهل الحديث في علم الرواية ، فقلت : « إن من أدلة الوضع عند المحدثين مخالفة الواقع والمعقول » ، ونعمْ ، فإن رواية ما يستحيل أن يقع ، وما لا يأتي على وجه يرتضيه العقل ، ساقط عند المحدثين ، وهم يتهمون صاحبه بالكذب والوضع فلا تقبل له روايةٌ أبداً ، ولو كانت صادقة ، ولو كان في قول غيره من الصادقين ما يقعُ عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة . فهذا مذهب القوم بتمامه ، ومذهب عقلاء الناس في أمر دينهم ودنياهم . واعلم أيها الأستاذ سعيد أن القول يُردّ ويُرفض ويكذب صاحبه لأنه غير معقول ويستحيل وقوعه ، ولا يمكن في العقل أن يطرد عكسُ هذه القضية : فليس يقبل القولُ ويرتضى ويصدق صاحبه لأنه معقول وجائزٌ وقوعه وحدوثه ، ولست أشكُّ في موافقتك لي على هذا ؛ إذن فليس من الحكمة ولا من الصواب ولا من العدل ولا من العلم أن تختصر حديث اللاذقيّ فتأخذ منه المعقول الجائز الحدوث ، وأنت تردّ سائر حديثه بل أكثره ، ثم تقول عنه في عدد الرسالة (١٦١) : « وقد حفظ لنا (التاريخ) مشهداً من مشاهد هذه الدعوة (النبوّة) في اللاذقية » . فليس شيء من كلام الوضاعين والكذابين مما يصحُّ أن يعتمد عليه في تاريخ أو غيره

ثم لو نظر الأستاذ سعيد إلى هذا الحديث الذي عدّه (مما حفظ التاريخ من مشاهد دعوة أبي الطيب إلى نبوته) لوجدَ يقيناً أن هذا المختصر من حديث اللاذقيّ هو أيضاً (مما يرفضُه العقل ، ويكذبه الواقع) و (مما لا يقبله عقل ، ولا تؤيده قرائن) ، فإن فيه من الوهن والضعف والتخالف والتناقض مالو تدبره الأستاذُ — وهو يدرس شعر أبي الطيب ، ويصورٌ منه نفسه وطبائعها وغرائزها — لعلم أنه موضوعٌ متكلفٌ ليس فيه من الصدق شيء ؛ ولم أردك بسوءٍ أيها الأخ إذ قلت في كلمتي السابقة إنك تأخذ من الكلام ما تشاءُ ، وتدع ما تشاء ، فتزول بذلك شبهاتك

إن للرواية أصولاً لا يأتي لأحد أن يخرج عنها إلا بحجة لا تسقط عند النقد والنقض ؛ ومن أصول الرواية ألا تُقبل روايةُ من كذَب في أحاديث أو وضعها ، وإن كان سائر الذي رويه مما يعضده فيه رواية غيره من الصادقين ، فكيف بمن يكون أمرُه في الحديث الواحد : أربعة أخماس كذبٌ غير معقول ، والخمس الباقي تختلفُ عليه الآراء في وصفه بأنه صدق أو كذبٌ ، أو معقول وغير معقول ، أو تؤيده قرينة أو لا تؤيده قرينة ؟ ألا إن هذا أولى بالاسقاط والرفض والنبذ حيثما ثُقِف ، وكذلك هو حديث هذا اللاذقيّ المجهول

٥ — وقد أراد أستاذنا سعيد أن يوهم قارئ كلامه أننا اتخذنا رأينا — فى نسبة أبى الطيب إلى الشجرة العلوية المباركة — (برهاناً) على رد رواية هذا اللاذقىّ المجهول لقولنا فى ص ٤٨ « أما اللاذقى فمجهول ولا يتيسر لنا نقد سنده، ولكن مما لا شك فيه أن اللاذقية التى نسب إليها، كانت لوقت أبى الطيب موطناً لفئة من العلويين ومحطاً لكثير من كبار الدعاة العلويين الذين أحدثوا أحداثاً عظيمة فى التاريخ العربى كله » . فلذلك لم يتورع عن بتر بقية كلامنا، فقد قلنا بعقب هذا وبغير فصل « فلا بأس من أن تجعل هذا ذكراً مذكوراً وأنت تتبصر فى أصل الرواية على وهنها وتضاربها، وتهالك معانيها التى يفسد بعضها بعضاً كما سترى » . فلو كنا قد اتخذنا هذا (برهاناً) لقلنا مكان (فلا بأس) (فلا بد) ليستقيم المعنى الذى أراده لنا الأستاذ الجليل. ويخيل إلىّ أن الأستاذ سعيد سيحاول أن يقع فى هذا الكلام بالتأويل . فأنا أضرب له المثل على الفرق بين هذا وذاك، ليدع هذا الذى يعمد إليه من أفانين الكلام . فانك لو أردت أن تعلم جاهلاً دين الاسلام بعد إعانه بصدق القرآن وأنه وحى من العزيز الحكيم، ثم أخذت تفهمه أن الصلاة عمود الدين وأن الله أمرَ بها عباده، والبرهان والدليل على ذلك قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة » ، فلست تقول له بعقب ذلك (فلا بأس) من الصلاة، وإنما تقول : « فلا بد من الصلاة »

ولو تدبر الأستاذ قليلاً كما سألناه فى كلمتنا الأولى (عدد الرسالة ١٦٧) لعلم أن الاشارة فى هذا الموضع هى إلى الذى قلناهُ فى كتابنا ص ١٧ — ١٩ من أنه كان بينه وبين العلويين[1] عداء وحفيظة بلغ من أمرها أنهم أرصدوا له قوماً من السودان عبيدهم فى طريقه بكفر عاقب ليقتلوه — وذلك مُنْصَرَفَه من طبرية سنة ٣٣٦ — حتى إن أبا الطيب لم يُحجم عن التعريض بهم، وهو يمدح كبيراً من أولاد علىّ رضى الله عنه بالرملة هو أبو القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوى فقال فى مديحه :

أتانى وعيدُ (الأدعياءِ) وأنهم ... أعدُّوا لى السودانَ فى كفرِ عاقب
ولو صدقوا فى جدِّهم لحذرتهم ... فهل فىَّ وحدى قولهم غير كاذب

وقال فى مدح الأمير ابن طغج، وقد صحبه أبو القاسم العلوى وأقام معه فى الرملة يحضر مجالسه

وفارقت شرَّ الأرض أهلاً وتربةً ... بها (علوىٌّ) جدُّه غير هاشم

فلهذا ولغيره من آثار العداوة والبغضاء بين أبى الطيب والعلويين (مذهباً أو نسباً) قلنا فى ص ١٧ « إن عندنا فى أقوال العلويين المعاصرين عن أبى الطيب سبباً للتوقف دون التسليم »

هذا على أن عندنا من الأسباب ما يحملنا على رد رواية العلويين فى أخبار أبى الطيب، وقد ذكرنا بعضها متفرقاً فى كتابنا، وبعضٌ آخر لم نذكره لضيق الوقت، ورغبة فى اختصار القول، واعتماداً على فطنة القارئ إذ كان فى وضع كلامنا ما يُشير إلى أطرافه

٦ — قلت فى كلمتى التى نشرتها الرسالة (العدد ١٦٧) إن الأخ سعيد قد لا يجد دليلاً على صحة هذه الروايات التى رويت فى نبوّة أبى الطيب، فيما يزعم، إلا أنه قد رواها فلانٌ وفلانٌ ورواها المعرى — وهو الحجة الثبتُ — وقلنا إن الحكم — بأن رواية المعرى أو غيره من العلماء — هذه الأخبارَ مما يصححها أو يرجّح الصدق فيها — حكم خطأ لا يصح لأحد أن يتابع عليه، ولم أقل ذلك إلا لقول الأستاذ فى عدد الرسالة (١٦١) ، « وسأعتمد فى قص الحادث (يعنى النبوّة) على أبى العلاء خاصة، لفضله وتحريه وقرب زمانه » ، وهذه الكلمة الأخيرة وحدها تدل على أن الأستاذ يَعُد ما يرويه أبو العلاءِ عن أبى الطيب مما ترجحُ فيه كِفة الصدق على كفة الكذب، ولكن الأستاذ لم يرضَ قولنا هذا، فعادَ يقولُ فى كلمته الأخيرة : « هذا وقد حمل الأستاذ أقوالى ما ليس تحمل : فأنا لم أدّعِ للمعرّى تنزّهها عن الخطأ، ولم أقل بأن « ورود خبر فى كتب العلماء هو الدليل الذى لا دليل غيره، وما جعلت قرب الزمن دليلاً على الصحة بل هو مما ييسر للمحقق وسائله » اهـ . وأنا لا أحبّ أن أكثر القول على أستاذنا فى نقد كلامه هذا بل أقولُ : إن كان فى يدك دليل على صحة هذه الروايات والأخبار فأظهرهُ ولا تكتمهُ، فمن قبلُ ما قلنا لك فى مقالنا بعدد الرسالة (١٦٧) إن « الخبر لا يستحقّ صفة الصدق إلا بالدليل الذى يدُل على صدقه، فاذا لم تجد الدليل على صدقه ذهبت عنه صفة الصدق وبقى موقوفاً . فاذا اعترضت الشبهات من قبل روايته أو درايته حالت به الشبهة

(١) قد صرفنا القول فى كتابنا ونحن نذكر العلويين، ونريد بذلك العلويين نسباً، والعلويين مذهباً (الشيعة) ، إذ لم نجد ضرورة التفريق بين هؤلاء وهؤلاء . وليس يخفى على القارئ موضع هذا وذاك

إلى ترجيح الكذب فيه ... » . ولكن أستاذنا لم يرد أن يقف عند هذا القول ، وزعمه من (التهويل) ويقول : « وما التهويل بمغن عن أحدنا فتيلاً » ، وزعم أنى « لم أجد بأساً فى أن أعرفه أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وأن وأن ... الخ الخ مما يدرسه الطلاب المبتدئون » . وظن أن فى هذا القول مذهباً له عن الاتيان بدليله على صدق الروايات التى يزعم أنها من التاريخ وأنها صحيحة . ويخرج من هذا ويدعه ليقول : « إننا نبزنا روايات التاريخ بالبطلان والكذب ، ثم لا يكون دليلنا عليها إلا أنها كذب وبطلان » . وليس الأستاذ يبالغ من كلامنا مبلغا يسقطه أو يحز فيه إلا أن يثبت لنا أولاً صحة هـذه الروايات ، ومن أين لأحد أن يسلم بصحتها ويقتنع بأنها خالية من الكذب والوضع وسوء القصد فى الاساءة والتشهير والتسميع بأبى الطيب ؟ فاذا فعل ذلك فقد بلغ أول الحق ، وكان له أن يجبهنا بما شاء من القول مصرحاً وممرضاً . فالدليل الدليل أيها الأستاذ سعيد

٧ — ومن أعجب أمر الأستاذ سعيد أنه ينشئ من الكلمة الواحدة ترد فى الكلام جملة لهـا معنى يوجهه هو كيف أراد على ما خيلت ، ويضعها حيث شاء من الحديث غير متهيب ولا متلفت عن يمين وشمال ، ولو خرج بالكلام الذى أمامه من العربية ... كما مر بك فى كلمتنا السابقة . فمن ذلك أنه وقف عند قولنا فى الكلمة الأولى (الرسالة عدد ١٦٧) : « وترك المعرى الشك (فى تلك الأخبار) أو تكذيبها ليس يقوم أيضاً دليلاً على صحتها ، وليس المعرى بمنزه عن الخطأ والغفلة ، وهو من هو ، فذهاب وجه النقد عن المعرى ليس يكون طعناً فيه ، ولا يوجب نسبة الكذب إليه ، ولا ينفى صفة الصدق عنه » . وليس يذهب عن أحد من القراء أننا أردنا بهذا الكلام أن ندفع ظن من يظن — أى الناس كان — أن توقفنا دون التسليم بمـا رواه المعرى فى خبر نبوة أبى الطيب ، أو نقدنا له ، أو تكذيبنا أو إسقاطنا لمـا روى — يكون طعناً فيه ، أو يعد مما يوجب نسبة الكذب إلى أبى العلاء . ولكن الأستاذ سعيدا ترك هذا ، وأراد أن يبالغ وينشئ حول كلامه (خطا من النار) ، فأخذ كلمتنا : « وليس المعرى بمنزه عن الخطأ والغفلة » وردها بقوله : « وأنا لم أدع للمعرى تنزهاً عن الخطأ » ، فكيف — أيهذا الأستاذ سعيد — تزعم أننا قلنا إنك ادعيت للمعرى تنزهاً عن الخطأ وكيف تخرج هذا الذى ذهبت إليه من كلامنا ؟

ليعلم الأستاذ أنى لا أحفل بمثل هذا ، ولا أنظر إليه ، ولا أقف عنده ، ولكنى أبينه له وانبره ، ليعلم أن كل أحد يستطيع أن يقول ما يشاء فيما يشاء على أى وجه يشاء . . . ولكن ذلك لا يجوز على أحد ، ولا يغفل عنه من قرأ الأول والآخر ، ونظر وفهم وجمع وعرف معانى الكلام ، وكيف خرج وإلى أين ينتهى ؛ وليعلم أيضاً أن كل أحد يستطيع أن يفهم من الكلام ما يشاء على غير قاعدة من منطق أو عربية ، ولكن فهمه لا يكون حجة يأتى بها الناس ويظهر بها عليهم ، ويحاول أن يسقط أقوالهم بها . لابد للكلام من منطق عقل وفقه عربيـة حتى يفهم ، وإلا أصبحت المعانى فوضى لا ضابط لها ولا وكيل عليها ولا حفيظ

وللقارئ أن ينظر إلى فعلات الأخ سعيد هذه فقد قلنا فى كلمتنا الأولى (الرسالة عدد ١٦٧) عند رد اعتراضه : « إن هذا الخجل الذى يزعمونه إنما هو من أباطيل (الرواية) ، وقد أتى به القوم ليعضدوا قولهم فى خرافة النبوة ... الخ » فجاء ينقل هذا فى كلامه مرتين هكذا « إن هذا الخجل الذى يزعمونه إنمـا هو من أباطيل (الرواة) » فنحن نقول : « الرواية » ، وهو يقول على لساننا « الرواة » وبين اللفظين فرق « كبير » فى عربيتهما وفى موقعهما من الكلام . ولو أردنا الذى أراده الأخ سـعيد لكلامنا لقلنا « من أكاذيب الرواة » . ولو رجع الأخ إلى كلامنا الذى أعقب هذه الكلمة لعلم لم قلنا (أباطيل الرواية) ولم نقل (أكاذيب الرواة) . هذا على أنى أقول أيضاً إن الذى زعموه من خجل أبى الطيب حين كان يسأل عن أمر لقب المتنبى — هو من أكاذيب الرواة . فاذا أراد الأستاذ أن يعرف من هم هؤلاء الرواة ، فليرجع إلى الكتاب الذى نقل عنه هذا الكلام ، فينظر من هم ؛ ومع ذلك فليس تغنى معرفة الرواة شيئاً فى هذا الأمر . وتعب أن أمضى على هذا الوجه فى تعريف الأستاذ سعيد بوجوه بطلان كلام هؤلاء الناس الذين نقل كلامهم ، فعليه أن يرمحناقليلاً بتدبره فى كلام هؤلاء الناس ، والنظر فى معانى رواياتهم بالذى توجبه العربية ، مع المقارنة بين هذه المعانى المختلفة المتباينة فعند ذلك يعرف كيف كان التناقض فى الرواية ، وكيف هدمت الروايات بعضها بعضاً فى خبر نبوة أبى الطيب

وبعد ... فان فى كلام الأستاذ من وجوه التهافت ما لا تطيعنى

النظرية العامة للالتزامات
فى الشريعة الاسلامية*
للدكتور شفيق شحاته

إن صرح القانون مشيد على فكرة الالتزام . وقد ارتدت هـذه الفكرة فى القانون الخاص رداء خاصاً ، حيث ظهرت فى صورة الحق الشخصى ، المقابل للحق العينى . ثم هى فيه ، تخضع لقواعد عامة ، تحكم مختلف المسائل التى تعرض للالتزام . وقد استخلص هذه القواعد فقهاء الرومان ، ونقلت عنهم فى القوانين المستمدة من التشريع الرومانى . وجمعت هذه القواعد ، النظرية المعروفة بالنظرية العامة للالتزامات ، وهى نظرية أجمعت الآراء على أنها من خير ما أنتجت قريحة الرومان القانونية

أما فى الشريعة الاسلامية ، فقد وجه الفقهاء جهودهم نحو الحلول الفرعية ، ولم يحاولوا وضع قواعد عامة تحكم الالتزام فى

(*) مقدمة الرسالة القيمة التى تقدم بها إلى كلية الحقوق المصرية لنيل الدكتوراه

(الرسالة) على الافاضة فيه ، ولا يواتينى الزمنُ على إزهاقه من أجله ، ولكنى أنصح للأخ ألا يلجأ إلى ضروب القول التى يخرج بها الكلامُ عن حده إلى مجاهل من المغالطة والاعتراض ، وإرادة الغلبة ، واتباع الظن ، وفتنة الرأى ، والاصرار على خطرات النفس . وليعلم الأستاذ أنى لست ممن يغفل عن مواضع التحريف فى القول ، أو الاحالة فى الحجة ، أو الفساد فى التأويل ، فان أراد أن يعود الى الحديث والكتابة ، فليعمد على مذهب مرضىّ متبع معروف غير منكر . فان فعل فما أنا بالذى يسوءه أو يغضبه ، وما أريد من شىء إلا أن أهتدى إلى الحق على يدىّ من كان له فضلُ السبق ، وحسنُ الحديث ، وكمالُ الغلبة بالحق . . .

هذا وقد أعفينا الأستاذ من كثير قول فى الذى جاء فى مقاله الأخير — لو أردنا أن نكيل له من جرّائه بمثل كيله لفعلنا فأشوينا . . . ولكن

عبأت له حِلمى لأكرمَ غيره وأعرضت عنه ، وهو بادٍ مقاتله

محمود محمد شاكر

٧ ٥ ٤٠

مصادره ، وفى آثاره ، وفى طرق انقضائه . على أن بالشريعة الاسلامية كنوزاً من الأفكار والآراء والتصويرات القانونية ، فاذا نحن أردنا الانتفاع بها يتحتم علينا أولاً الوصول إلى القواعد العامة التى تحكمها جميعاً ، إذ لا يقوم العلم إلا على أساس من القواعد العامة

ثم إن الفقه الاسلامى ، قام وترعرع فى مدى أجيال عديدة ، وساد فى مختلف الأقطار التى جمعتها المدنية العربية ، تلك المدنية التى تركت آثاراً خالدة فى جميع مناحى العلوم والفنون . فليس من الغريب أن يكون أثرها كذلك فى ناحية التفكير القانونى . وفى الواقع قد ظهر هذا التفكير فى صورة من أبهى صوره ، ولا تزال آثار هذا التفكير من أنفس ما يدخر الشرق من التراث العلمى

فمن العقوق إذن أن يهمل هذا التراث ؛ ومن العناية به أن يعمد إلى التأليف بين فروعه . ففى جميع الأمم وفى مختلف العلوم عمد العلماء إلى التركيب بعد التحليل ؛ وقد قام الفقهاء بقسطهم الوافر من التحليل ، فيتعين البدء من حيث انتهوا ، وبهذا العمل نكون قد وصلنا ما كان قد انقطع . فعسى أن يكون الاهتمام بالآثار القانونية لفقهاء المسلمين على هـذا الوجه فاتحة عصر إحياء لتشريع لا يمكن أن يكون غيره ملائماً مثله فى بلاد كانت مهداً له وموطناً

وإن فى هـذا العمل تحقيقاً كذلك لغرض من أغراض التشريع المقارن ، وقد أعلن المؤتمر الدولى المنعقد بلاهاى فى سنة ١٩٣٢ ، ما يعلقه من الأهمية على التشريع الاسلامى ، كمصدر من مصادر التشريع المقارن

١ — طريقة البحث

١ — الطريقة الموضوعية

لا يخفى أن القيام بهـذا العمل يقتضى من الباحث اعتماد خطة معينة ، فقد لوحظ أن الخطة التى اتبعت للآن لم تكن مما ترتضيه دائماً القواعد العلمية

فانا نجد من جهة أن من تصدى من العلماء الغربيين لمعالجة هذه المسائل لم يصل أبداً إلى تفهم روح النصوص ، وهم فى الغالب ، يجهلون أيضاً اللغة التى وردت بها هذه